



الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية

تقرير حول مشروع تعميم النظام البلدي

25 ماي 2016

الفهرس

□ الإطار العام

□ الأهداف

□ الوضع الحالي للنظام البلدي

1. المرحلة الأولى (المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 9 فيفري 2016)

■ المنهجية المعتمدة

■ النتائج

2. المرحلة الثانية (المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 9 مارس 2016)

■ المنهجية المعتمدة

■ النتائج

3. تمويل تعميم النظام البلدي

□ الخلاصة

الإطار العام

تعتبر عملية التغطية الشاملة للتراب الوطني بالنظام البلدي استحقاقا دستوريا وفقا لمقتضيات الفصل 131 من دستور 27 جانفي 2014 الذي ينص على أن الجماعات المحلية "تتكون من بلديات وجهات وأقاليم، يغطي كل صنف منها كامل تراب الجمهورية وفق تقسيم يضبطه القانون".

وبالنظر إلى النظام الإداري الحالي للجمهورية التونسية وللتقسيم الإداري المعتمد بها فإن مسألة التغطية الشاملة للتراب الوطني بأصناف الجماعات المحلية تهم النظام البلدي الذي لا يغطي حاليا كامل التراب الوطني ولا يشمل كل المواطنين.

وبالتوازي مع ذلك تعتبر عملية التغطية الشاملة للتراب الوطني بالنظام البلدي تفعيلا لمبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين في الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية بما أن شريحة هامة من المواطنين غير معنية حاليا بالنظام البلدي ولا تستفيد من الحقوق والخدمات التي يوفرها. كما يمكن اعتبار المسألة تجسيما لمبدأ التمييز الايجابي المنصوص عليه بالفصل 12 من الدستور نظرا لأن الولايات ذات مؤشرات التنمية المنخفضة نسبيا تتميز بنسب تغطية متدنية للنظام البلدي.

وبما أن المبادئ المضمنة بدستور 27 جانفي 2014، بما في ذلك الباب السابع المتعلق بالسلطة المحلية، يستوجب قراءة متكاملة لفهم مضامينه فلا يمكن التعاطي مع مسألة التغطية الشاملة للتراب الوطني بالنظام البلدي بعيدا عن مجمل المبادئ المتعلقة بالسلطة المحلية وخاصة إقرار مبادئ اللامركزية والتدبير الحر للجماعات المحلية وحرية التصرف في الموارد وإعتماد مبادئ الحوكمة المحلية والديمقراطية التشاركية.

وبالإضافة إلى الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والموروث الحضاري والإداري المشترك لمختلف المناطق المعنية بتعميم النظام البلدي فإن التغطية الشاملة تستوجب الأخذ بعين الاعتبار للجوانب التقنية والفنية الدقيقة لعملية التغطية.

وبناء عليه فإن عملية التغطية تستدعي توخي الحذر الشديد لصياغة تصور يمكن من احترام المبادئ الدستورية من جهة وتجسيد انتظارات المواطنين من جهة أخرى بالإضافة إلى تامين التجارب والتراكمات النابعة من الهيكلة الإدارية للبلاد وفي إطار مزيد الدفع بالتنمية الاقتصادية المحلية وتسهيل عملية تفعيل الحكم المحلي الديمقراطي اللامركزي.

ومن ناحية أخرى علينا التفريق بين مفهومي الفضاء البلدي والحضري إذ يتعلق الأول بالتقسيم الإداري للبلاد والثاني بالوضع العمراني والتنموي للمناطق. وبناءً على ذلك فإن عملية تعميم النظام البلدي تعني في مراحلها الأولى ضمان التغطية الإدارية الشاملة للتراب الوطني بالنظام البلدي بما يسمح في مرحلة لاحقة بإدماج المناطق غير البلدية في الفضاءات الحضرية وإستفادتها بالخدمات والبرامج التنموية التي توفرها.

وعلى هذا الأساس فإن عملية التغطية الشاملة للتراب الوطني بالنظام البلدي إنتهجت عملاً ميدانياً سمح تمثّل في إعداد تشخيص دقيق للوضع البلدي الحالي والإطلاع على وضعية المناطق المعنية في ما يتعلق بالبنية الأساسية والمرافق والتجهيزات المتوفرة والتركيبية السكانية والأطر الثقافية والإجتماعية والإقتصادية التي تنشط فيها بهدف صياغة تصور إستراتيجي واضح يبنى على فهم عميق للأهداف المرجوة والتحديات المنتظرة.

وفي هذا الإطار إنطلقت مصالح وزارة الداخلية منذ سنتين في العمل على إعداد إستراتيجية لضمان تعميم النظام البلدي وفق منهجية دقيقة ومدروسة تسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف مع الحفاظ قدر الإمكان على الهيكلة الحالية للبنية الديمغرافية للمناطق المعنية بعملية الإدماج.

الأهداف

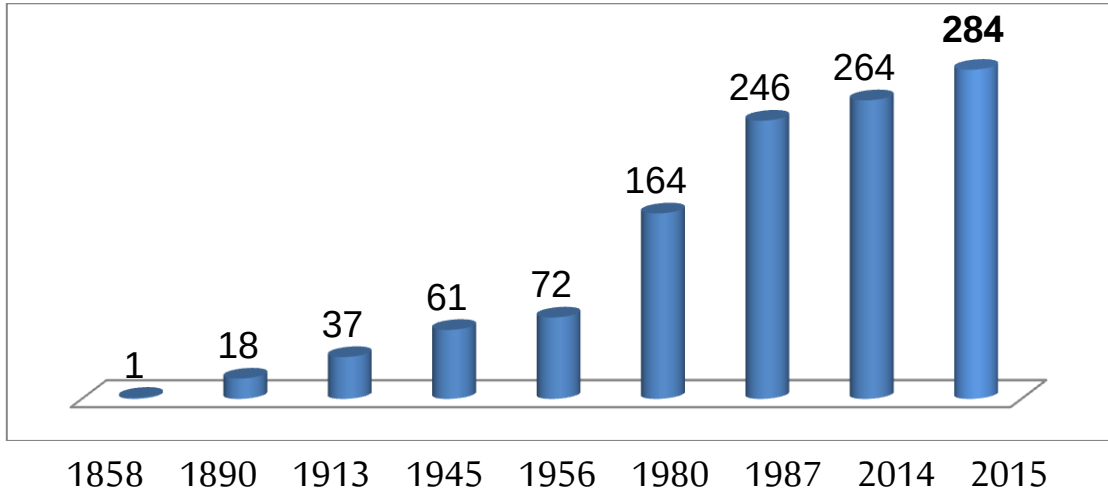
تم إعداد الإستراتيجية الوطنية لتعميم النظام البلدي بناءً على مجموعة من الأهداف تتعلق خصوصاً ب:

- ضمان التغطية الشاملة للسكان والتراب على أساس توسيع الفضاء الإداري البلدي الحالي ليشمل كامل تراب الجمهورية بالإعتماد على التقسيم الإداري للمعتمديات والذي يضمن التغطية الشاملة للتراب الوطني
- ضمان الملاءمة بين التغطية البلدية الشاملة والإسداء التدريجي للخدمات البلدية لفائدة كل المواطنين
- ضمان أكبر قدر من العدالة و المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين في الوسطين الحضري والريفي
- تهيئة سبل العيش الكريم لعموم المواطنين وتعميم وتحسين الخدمات المسداة لهم
- دفع التنمية الإقتصادية المحلية
- نشر ثقافة المواطنة وتعزيز الأمن والسلم الإجتماعي
- تفعيل مبدأ التمييز الإيجابي والتوازن بين الجهات
- تهيئة الأرضية لتفعيل مبادئ السلطة المحلية واللامركزية (الباب السابع من الدستور)

الوضع الحالي للنظام البلدي

أبرز تشخيص الوضع الحالي للنظام البلدي العديد من المعطيات الخصوصية وذات الطابع الهيكلي للمنظومة البلدية والتي تتعلق ب:
□ تطور الإحداثيات البلدية:

في البداية تجدر الإشارة إلى عراقلة النظام البلدي بالبلاد التونسية والذي وقع إعتماده منذ سنة 1858 تاريخ إحداث بلدية تونس العاصمة والذي شهد تطورا ملحوظا بعد الإستقلال إذ إرتفع عدد البلديات من 72 بلدية سنة 1956 إلى 164 بلدية سنة 1980. وإنطلاقا من هذا التاريخ شهدت البلاد التونسية أكبر عملية إحداث بلديات إمتدت إلى سنة 1987 حيث وصل عدد البلديات إلى 246 بلدية.



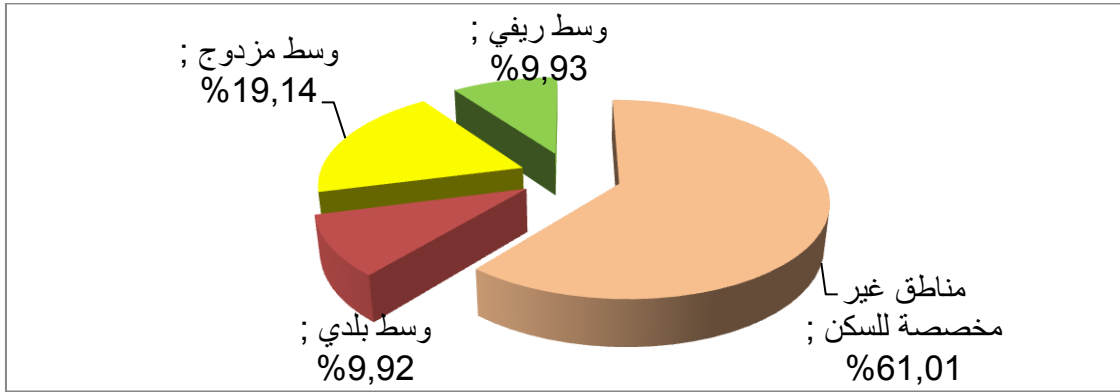
ويمكن تفسير هذا التطور من خلال مراجعة الهيكلة الإدارية للبلاد التونسية خلال تلك المرحلة والتي تميزت بإحداث 11 ولاية جديدة ليصل العدد النهائي للولايات إلى 24 ولاية وما ترتب عنه من إحداث بلديات جديدة. غير أن عملية الإحداثيات خضعت بالأساس إلى إعتبارات إدارية وأمنية مما حد من نجاعتها الإقتصادية وفعاليتها التنموية.

وفي هذا الإطار تبين الدراسة الأولية للبنية الهيكلية للبلديات التونسية أن 185 بلدية من بين 264 لا يتجاوز عدد سكانها 20000 ساكن في حين أن المعدل الوطني لعدد السكان بالبلدية الواحدة هو 28172 ساكن. كما تشير الدراسة إلى أن 35% من سكان المناطق البلدية يعيشون بالبلديات المتواجدة بمقر الولايات وأن 76% من سكان المناطق البلدية متواجدون بالولايات الشرقية للبلاد حيث توجد 59% من البلديات.

كما تشير المعالجة الأولية للمعطيات أن التغطية السكانية للنظام البلدي تصل حاليا إلى 72 % بإعتبار البلديات المحدثّة سنة 2015 وعددها 25 بلدية (تم نشر الأوامر لـ 20 منها).

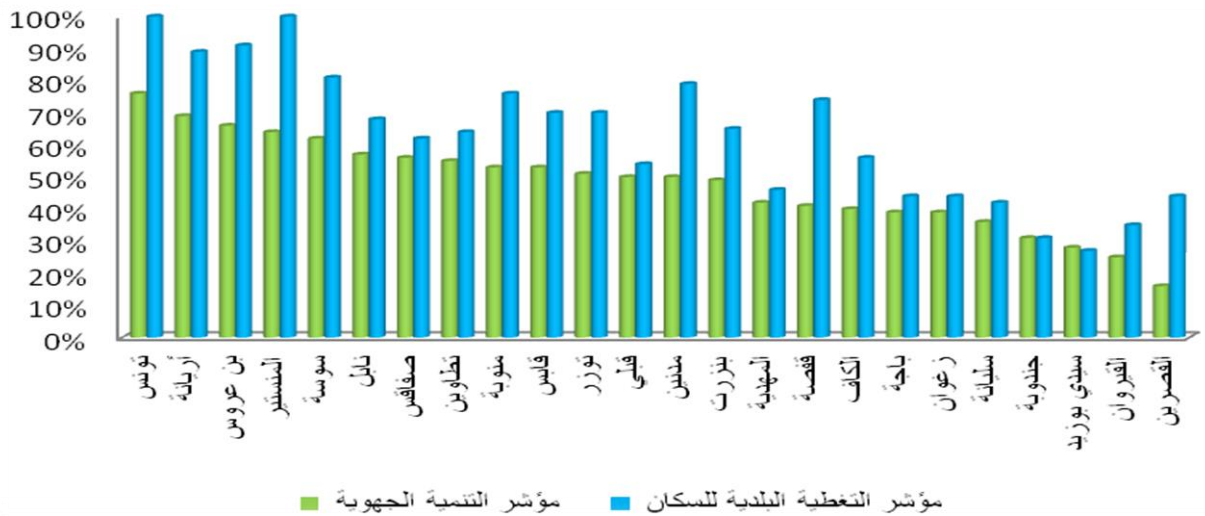
□ التغطية المجالية:

على الرغم من أن النتائج الأولية تشير إلى أن الفضاء البلدي حيث يتواجد 72% من سكان البلاد التونسية لا يغطي ترابيا إلا 10%. غير أن التمعن في الهيكلة المجالية للتراب الوطني تبين بوضوح أن غالبية سكان المناطق غير المغطاة بالنظام البلدي وعددها حوالي 3 ملايين نسمة تتواجد هي بدورها في مجال ترابي لا يتجاوز 9.9%. وبالتوازي مع ذلك تتواجد التجمعات السكانية المتبقية وعدد سكانها حوالي 540 ألف نسمة في مجال ترابي لا يتجاوز 19.14% وهي تجمعات سكانية متاخمة للفضاء البلدي. وعليه فإن المساحة الأكبر من البلد التونسية (61%) هي في الحقيقة مجالات غير مؤهلة للسكن وتتواجد بها الغابات والسهاب والصحاري.



□ التغطية السكانية والتنمية المحلية:

تبين دراسة مؤشرات التنمية المحلية أن أكثر من ثلثي البلديات التونسية (حوالي 77%) متواجدة بمعتمديات ذات مؤشرات تنموية محلية أقل من 50%. كما أن الدراسة التحليلية للعلاقة بين نسبة التغطية السكانية للنظام البلدي ومؤشرات التنمية الجهوية تبين بوضوح العلاقة السببية بينهما



I. المرحلة الأولى:

(المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 9 فيفري 2016)

□ المنهجية المعتمدة

نظرا لأهمية عملية تعميم النظام البلدي لما في ذلك من إعتبرات إدارية وإجتماعية وإقتصادية وثقافية وتنموية وبإعتبارها شأنا وطنيا يستوجب مساهمة مختلف الأطراف المعنية والمتدخلة وقع إعتداد منهجية:

- شاملة: إعتداد المعطيات السكانية والجغرافية والاجتماعية والاقتصادية
 - تحليلية: ضبط مؤشرات تحليلية دقيقة تسمح بإعتداد منهجية موضوعية ومتوازنة
 - تشاركية: التنسيق مع مختلف الأطراف الحكومية والمدنية على المستويين الوطني والمحلي
 - إستشرافية: التركيز على الأبعاد التنموية المستقبلية للمناطق والجهات
- وإستغرقت عملية إعداد الخطة الوطنية لتعميم النظام البلدي سنتين توزعتا على ثلاث مراحل رئيسية كالتالي:

المرحلة	المدة	الأنشطة	الأهداف
1	6 أشهر	• تكوين فريق عمل مختلط مكون من ممثلين عن وزارات الداخلية، المالية، التجهيز وأملاك الدولة	• دراسة ميدانية لطلبات الجهات والتثبت من توفر المرافق الأساسية والتجهيزات بالمناطق المعنية
2	10 أشهر	• تكوين فريق عمل متعدد الإختصاصات بالتعاون مع المعهد الوطني للإحصاء ومركز الإستشعار عن بعد والديوان الوطني للخرائط	• جمع ودراسة ومعالجة المعطيات الإحصائية والطوبوغرافية للمناطق المعنية
3	8 أشهر	• تشخيص دقيق للوضع البلدي وإعداد التوجهات العامة للخطة الوطنية • تحديد المؤشرات ومعالجة المعطيات الإحصائية	• تفعيل الاستراتيجية الوطنية وتحديد النتائج الأولية

وفي هذا الإطار تم خلال المرحلة الثانية إنجاز مجموعة من الأنشطة تهدف إلى صياغة المقاربة التحليلية الشاملة والإستشرافية وذلك من خلال:

جمع المعطيات الإحصائية الأولية	• عدد السكان بالوسط الحضري بالمعتمديات • عدد السكان بالوسط الريفي بالمعتمديات • عدد التجمعات السكانية الريفية بكل معتمدية • توزيع التجمعات السكانية الريفية حسب الفئة • مساحة التجمعات السكانية • الكثافة السكانية
رسم خرائط المعتمديات المعنية	• رسم خرائط المعتمديات المعنية بالتغطية • تحديد أماكن تواجد التجمعات السكانية الحضرية والريفية بكل معتمدية • ضبط عدد السكان والمساحة للتجمعات السكانية المعنية • احتساب المسافات بين وسط المدينة والتجمعات السكانية
إعداد قاعدة البيانات الخاصة بالبلديات	• الانتقال من التوزيع حسب المعتمديات إلى التوزيع حسب البلديات • ضبط المعطيات الديمغرافية للبلديات المعنية بإعتبار التجمعات السكانية الريفية • ضبط المعطيات الجغرافية للبلديات المعنية بإعتبار الفضاءات الريفية • رسم الخرائط الافتراضية للبلديات المعنية (بإعتبار التغطية المستقبلية)

وفي مرحلة لاحقة وبالإعتماد على معالجة المعطيات والإحصائيات المذكورة سلفا تم تحديد مجموعة من المؤشرات الفنية والإجتماعية والتنموية يمكن من خلالها تصنيف البلديات وتحديد كيفية إدماج الفضاءات غير البلدية بها.

تحديد المؤشرات الفنية والاجتماعية	المؤشر الديمغرافي	• يسمح بإحتساب الطاقة الديمغرافية المستقبلية لكل بلدية مقارنة مع معدلات الولاية
	المؤشر الجغرافي	• يسمح بإحتساب الإنتشار الجغرافي المستقبلي لكل بلدية مقارنة بمعدلات الولاية
	مؤشر التوسع	• يسمح بإحتساب قدرة كل بلدية على التوسع أو ضرورة تقسيمها إداريا أو جغرافيا بالنظر الى المعطيات الديمغرافية

والجغرافية لكل بلدية		
• يسمح بتقييم ومقارنة الجهود المطلوب من كل بلدية لضمان التغطية الشاملة	مؤشر الإدماج	
■ يسمح بإحتساب مؤشر إدماج الوسط الريفي لكل بلدية مع الأخذ بعين الإعتبار بمؤشر التنمية الجهوية للولاية التي تنتمي إليها.	مؤشر إدماج الوسط الريفي المعدل	تحديد المؤشرات التنموية
■ يسمح بإحتساب مؤشر إدماج الوسط الريفي لكل بلدية مع الأخذ بعين الإعتبار بمؤشر التنمية المحلية (بكل معتمدية)	مؤشر التنمية المحلية	

وتم خلال المرحلة الثالثة صياغة إستراتيجية تركز على مقارنة تأليفية مختلفة الأبعاد تأخذ بعين الاعتبار كل المعطيات الفنية والاجتماعية والاقتصادية للمناطق وتسمح بالحفاظ على هيكلتها الإدارية بما تمثله من موروث ثقافي واجتماعي مشترك للمواطنين واطارا عمليا للهيكل الادارية المحلية المختلفة. كما وقع التركيز على خلق فضاءات بلدية متوازنة ديمغرافيا وجغرافيا قادرة على تفعيل الخدمات البلدية على المدى القريب والمتوسط و تسمح للسلطات المحلية الجديدة من ممارسة تنمية محلية بموارد ذاتية في إطار التدبير الحر لشؤونها وفقا لمتطلبات العملية التنموية من جهة والنظام اللامركزي من جهة أخرى.

وبناء على ما تقدم تم إعتداد التمشي التالي:

المبدأ العام: توسيع حدود البلديات الحالية لتشمل كامل تراب المعتمدية بإعتبارها تغطي كامل تراب الجمهورية

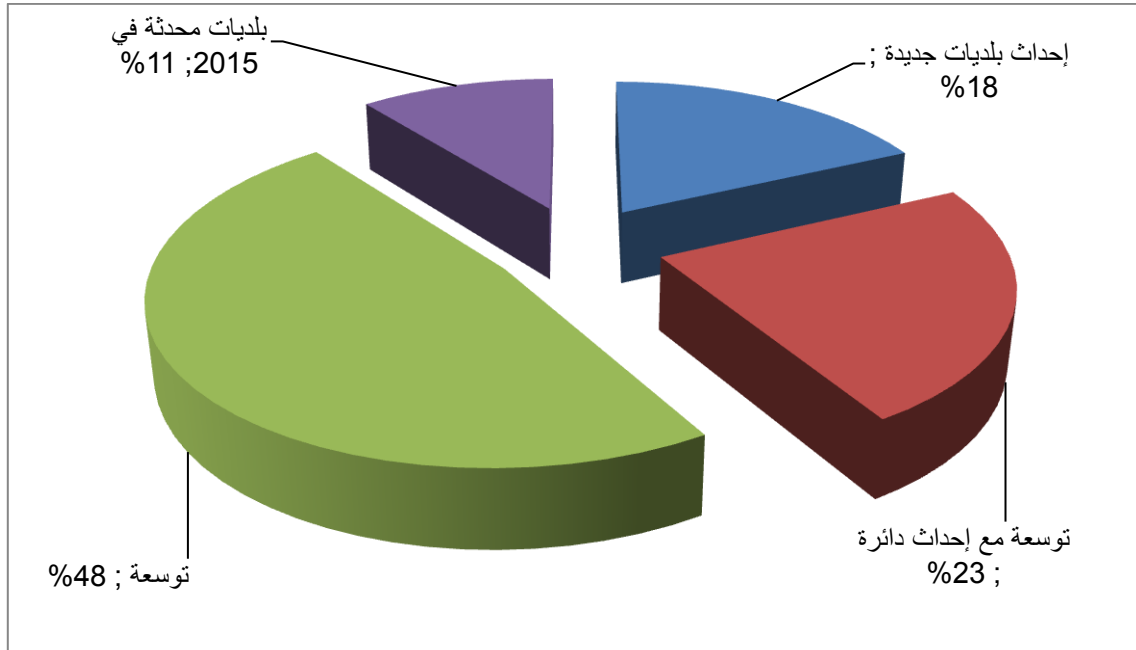
وبالإعتماد على نتائج المؤشرات المذكورة انفا نتج عن ذلك 4 فرضيات:

- ✓ تطابق مساحة عدد من البلديات الحالية مع الحدود الترابية للمعتمديات مما يستدعي المحافظة على وضعيتها الحالية
- ✓ فضاء غير بلدي يمكن إدماجه من خلال توسعة المنطقة البلدية بالنظر إلى المؤشرات السكانية والجغرافية والتنموية
- ✓ فضاء غير بلدي يستوجب إدماجه إحداث دائرة بلدية جديدة بالنظر إلى قدرة البلدية على التأقلم معها.
- ✓ فضاء غير بلدي يستوجب تقسيم المعتمدية بإحداث بلدية أو بلديات جديدة بها نظرا لعدم قدرة البلدية على استيعابها داخل الفضاء الترابي الحالي

النتائج

إدماج العدد الجملي لسكان المناطق غير البلدية والذي يبلغ 3.554.083 ساكن على النحو

التالي:



وتبين هذه النتائج وبوضوح أن عملية التغطية الشاملة للتراب الوطني بالنظام البلدي إعتمدت بالأساس على توسيع المناطق البلدية القائمة بما يمكن من خلق فضاءات تنموية من جهة وتسهيل عملية الإدماج من جهة أخرى. كما تم اللجوء الى إحداث دوائر بلدية لتقاسم أعباء عملية الإدماج وإحداث بلديات جديدة بشكل منهجي ومدرّوس في الحالات الأخرى لأسباب تنموية وإقتصادية.

الإحداثات الجديدة للبلديات وعددها 37 بلدية

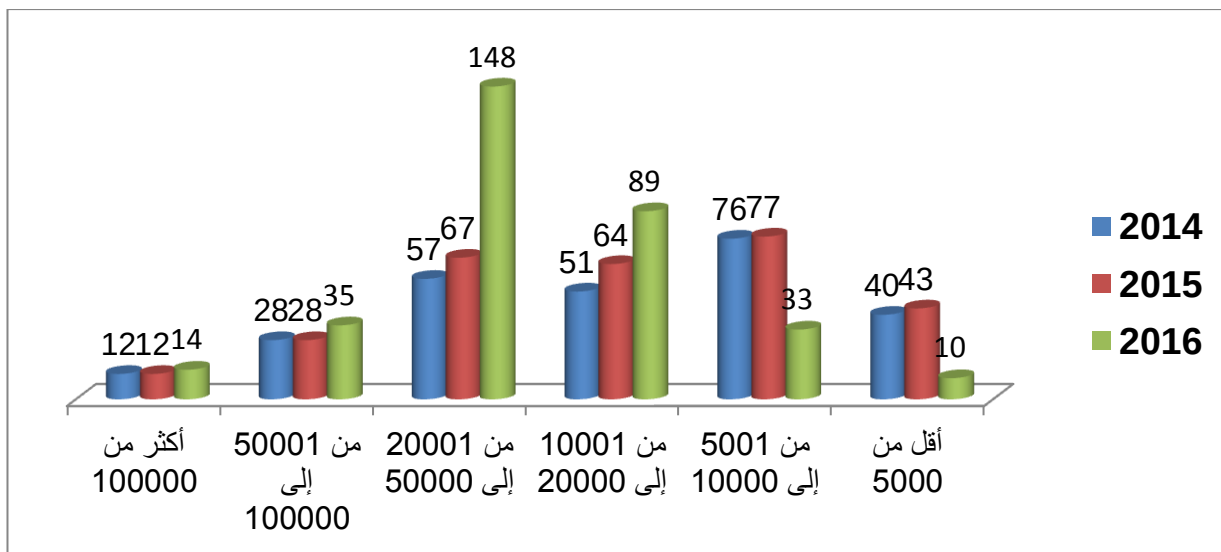


الدوائر البلدية الجديدة حسب الولايات وعددها 47

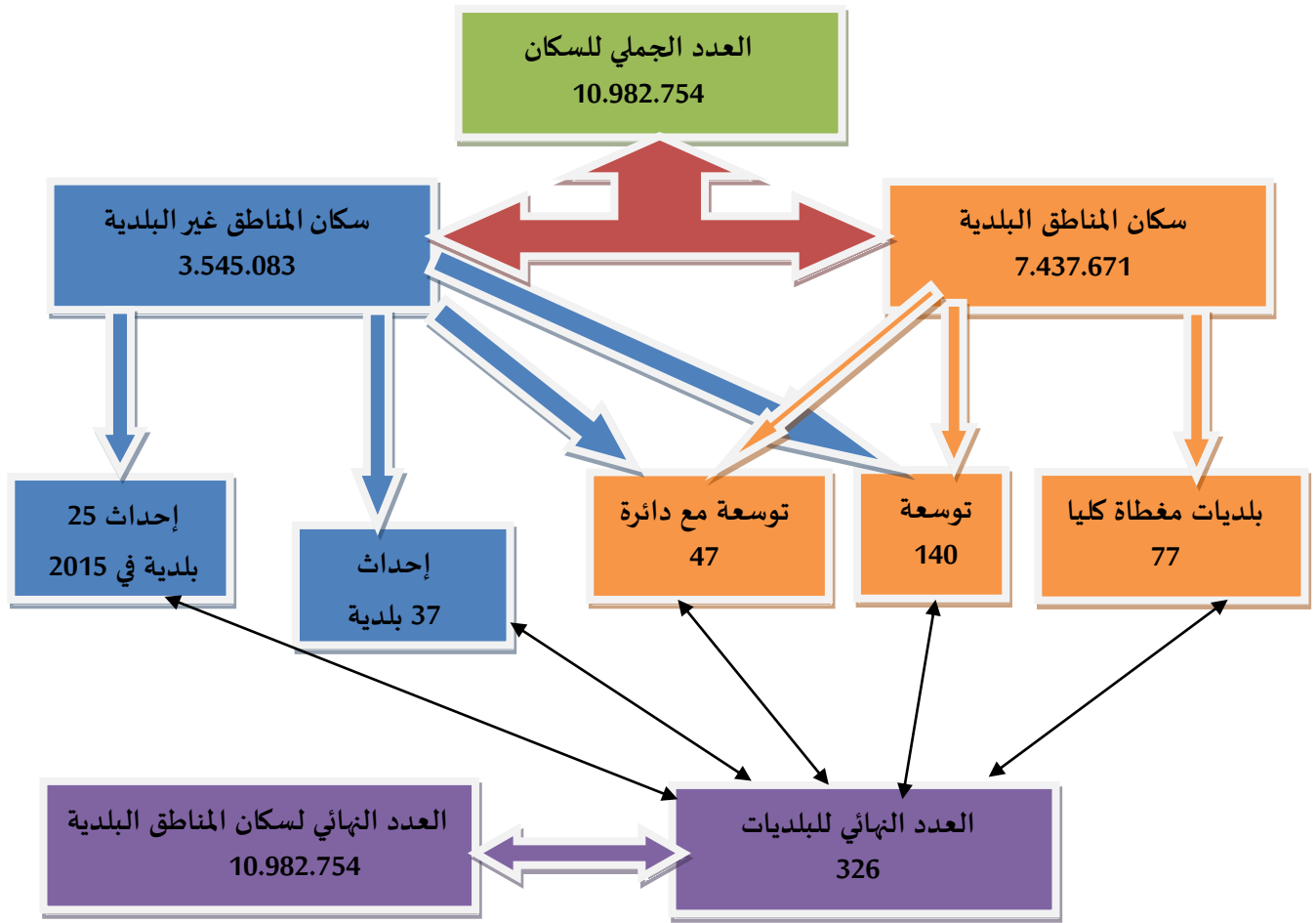


وسيُسمح هذا التمشي بتدراك الخلل الهيكلي للحجم الديمغرافي للبلديات بما يتناسب مع الدور المستقبلي المنوط بعهدتها وفقا لمقتضيات باب السلطة المحلية.

تم من خلال التوزيع الجديد تقليص نسبة البلديات ذات الحجم السكاني أقل من المعدل الوطني من 70 إلى 40 كما تطور عدد البلديات ذات الحجم الديمغرافي المتوسط (بين 20000 و50000 ساكن) إلى 148 بلدية مقابل 48 بلدية فقط في التقسيم القديم. وبالتالي فإن التركيبة الهيكلية الجديدة للبلديات التونسية ستخلق نوعا من التوازن وتسهل عملية التنمية المشتركة.



أما من حيث التركيبة الجديدة للنظام البلدي لغاية تعميمه فهي كالآتي:



II. المرحلة الثانية

(المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 9 مارس 2016)

□ المنهجية المعتمدة

تم خلال المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ 9 فيفري 2016 التباحث في النتائج الأولية لمشروع تعميم النظام البلدي وإعتماد التوصيات التالية:

- الموافقة على التوجهات الكبرى المقترحة لتغطية التراب الوطني بالنظام البلدي تكريسا لأحكام الفصل 131 من الدستور، مع الدعوة إلى تسريع الإنجاز بما يضمن إحترام الاجال المحددة لإجراء الانتخابات البلدية وتوفير الأرضية الملائمة لذلك
- دعوة وزارة الشؤون المحلية إلى مزيد التعمق في تغطية بعض المناطق بالنظام البلدي التي لم تشملها عملية المراجعة تكريسا لمبدأ التمييز الإيجابي الذي نص عليه الدستور وبناءا عليه تولت مصالح وزارة الشؤون المحلية إعتماد التعديل الجهوي والتمييز الإيجابي على المستوى الوطني خاصة بالنسبة للولايات التي لم يتم إقتراح إحداث بلديات جديدة بها (الكاف، سليانة، مدنين، تطاوين، توزر، قبلي وقفصة) وبالنظر إلى طبيعة الأهداف المنشودة والنتائج الأولية المقدمة تم إعتماد منهجية يمكن من خلالها:

- تحديد المؤشرات التي تسمح بتحقيق التوازنات الجهوية من حيث بعث بلديات جديدة (المؤشر التعديلي)
 - إعتماد مؤشرات للتمييز الإيجابي للجهات (مؤشر التمييز الإيجابي)
- ويمكن تلخيص المنهجية المذكورة على النحو التالي:

المرحلة الأولى

يتم التعديل من خلال إحتساب الفارق بين الحصبة المفترضة لكل ولاية من الإحداثيات الأولية على مستوى البلديات ومناوب كل ولاية من هذه الإحداثيات بإعتبار سكان المناطق غير البلدية بها

المرحلة الثانية

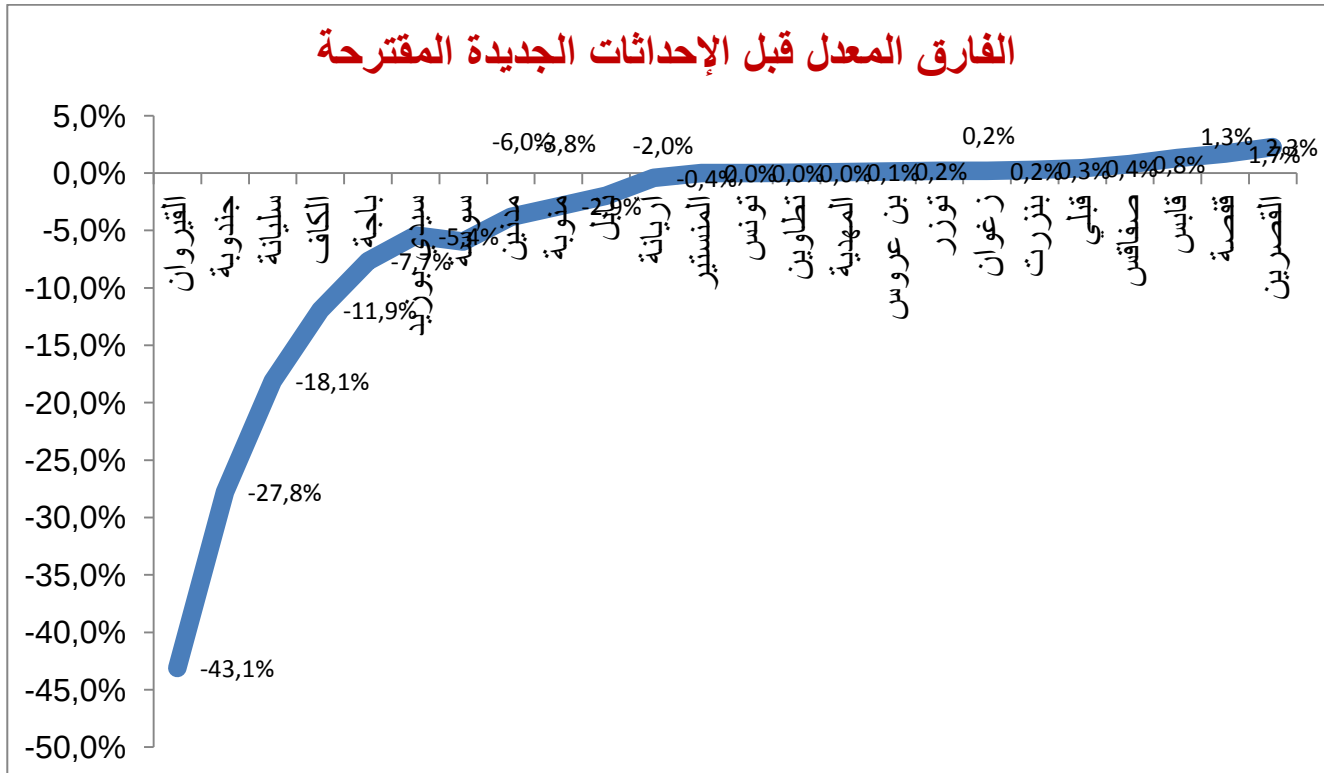
يتم إحتساب التمييز الإيجابي على أساس مؤشر التغطية البلدية لكل ولاية والعجز التنموي بها مقارنة بمجمل الولايات

المرحلة الثالثة

يتم إحتساب الفارق المعدل (Ecart pondéré) على أساس الدمج بين الفارق التعديلي ومؤشر التمييز الإيجابي

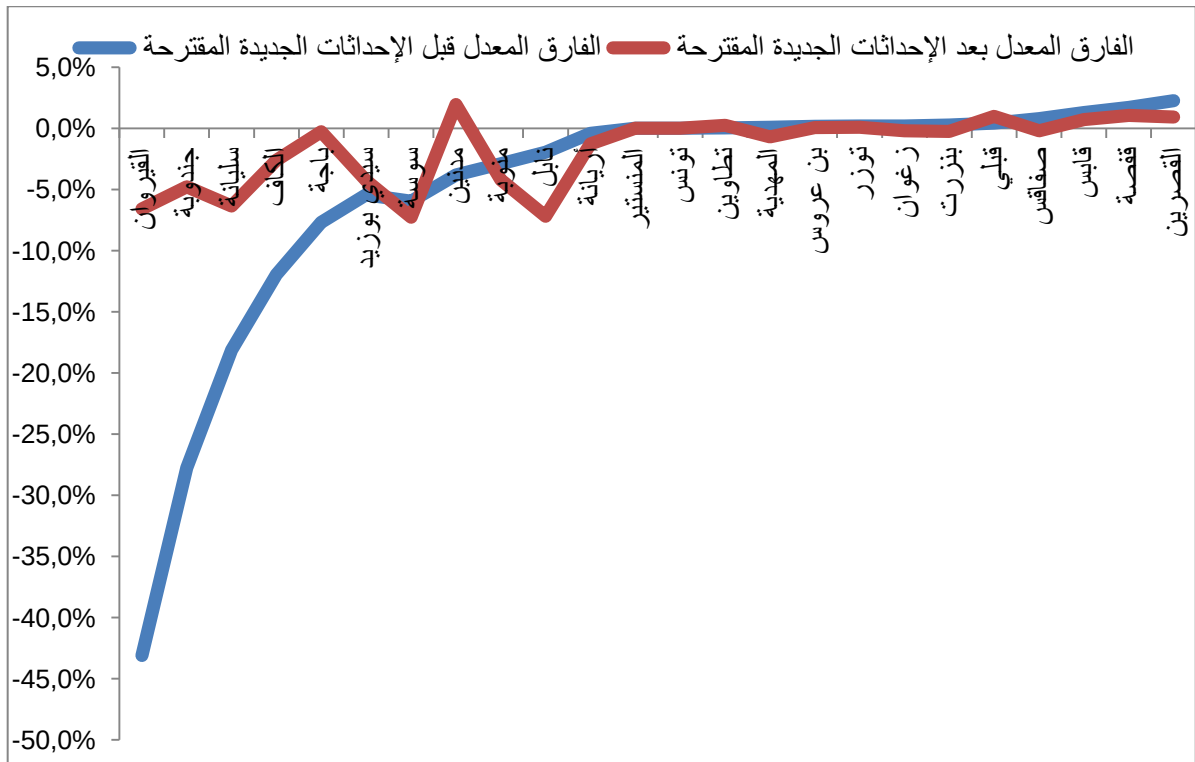
النتائج

يتبين لنا من خلال إحتساب الفارق المعدل لمجمل الولايات أن ولايات القيروان وسليانة والكاف وباجة وسيدي بوزيد ذات مؤشرات سلبية مرتفعة مقارنة بباقي الولايات مما يستوجب تفعيل التعديل والتميز الإيجابي لفائدتها

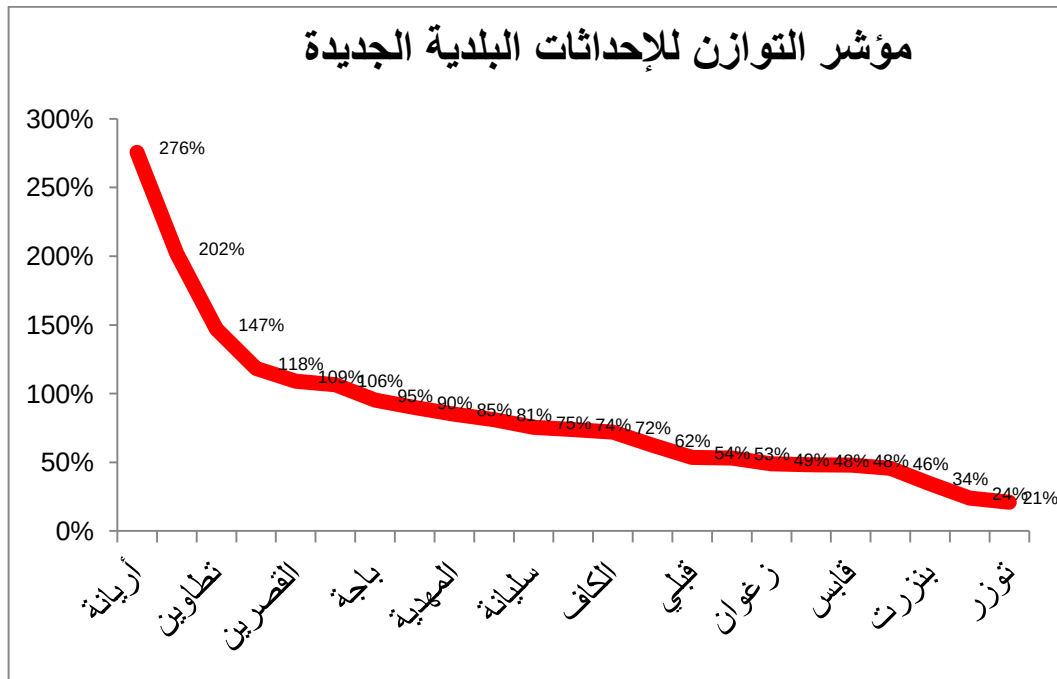


وبناء على المؤشرات المشار إليها انفا تم التعمق في دراسة الوضعيات المقترحة وخاصة في ما يتعلق بالبلديات التي وقعت سابقا توسعتها مع إحداث دائرة بلدية بها وذلك في إطار إجراء عملية التعديل والتمييز الإيجابي

وفي هذا السياق تجدر الإشارة أنه على إثر الإحداثيات البلدية الجديدة تم التقليل في الفوارق الجهوية إلى الحدود المقبولة بالنسبة لكافة الولايات في إطار التعديل الجهوي والتميز الإيجابي

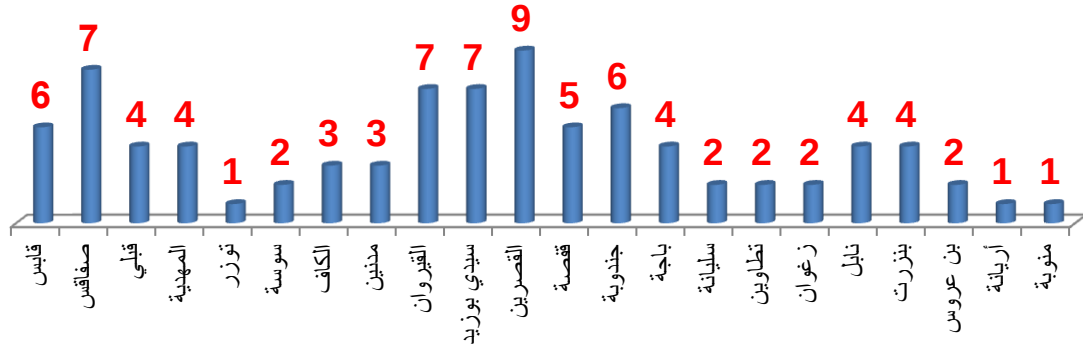


كما تجدر الإشارة أنه تم إعتداد التوازن بين الجانب الديمغرافي والجغرافي بالنسبة للبلديات التي وقع إحداثها في إطار التعديل والتميز الإيجابي

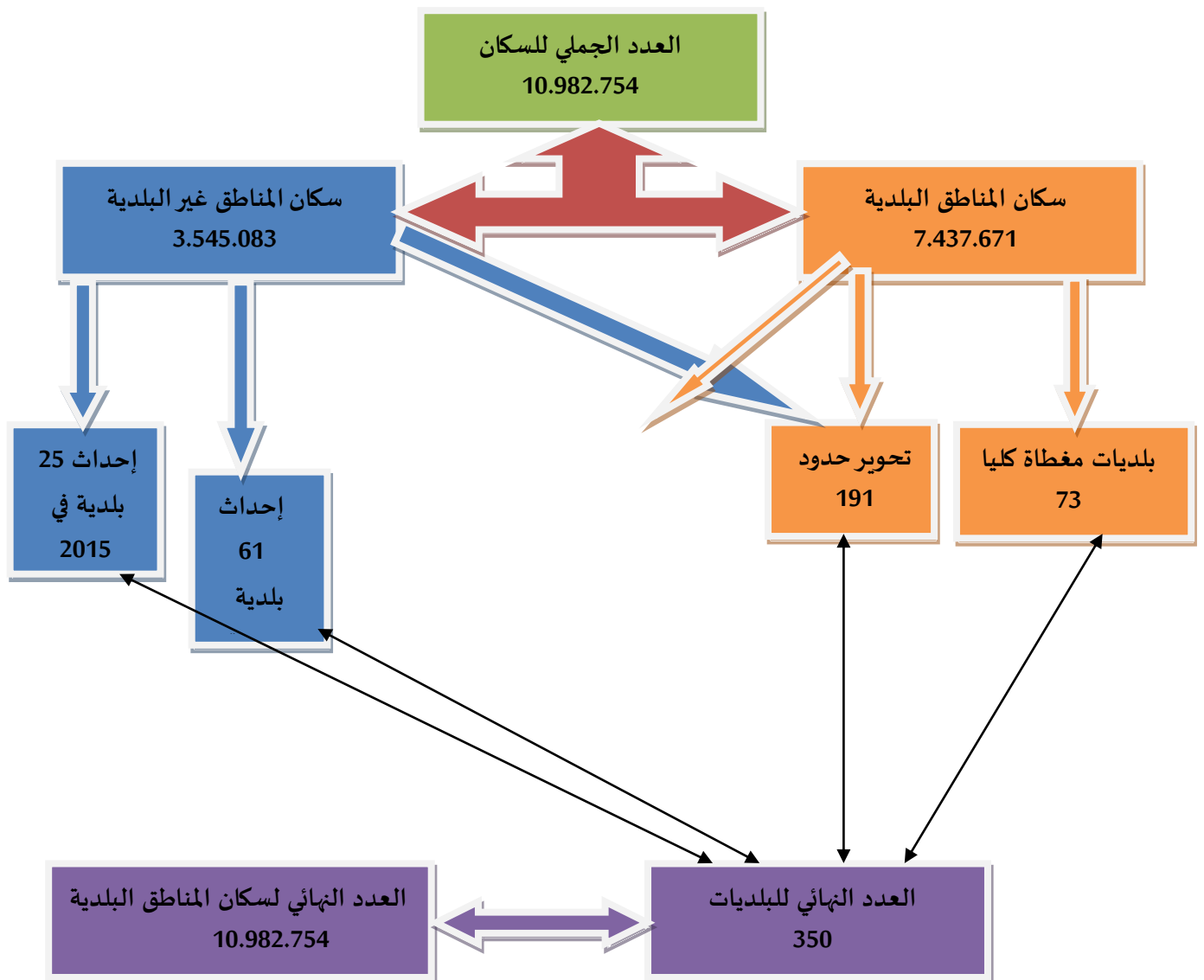


وعلى هذا الأساس شملت الإحداثيات كل الولايات (بإستثناء ولايتي تونس والمنستير المغطاة كلياً) وذلك بالإعتماد على المؤشرات الفنية والتنموية للبلديات والمؤشرات التعديلية والتميزية للجهات

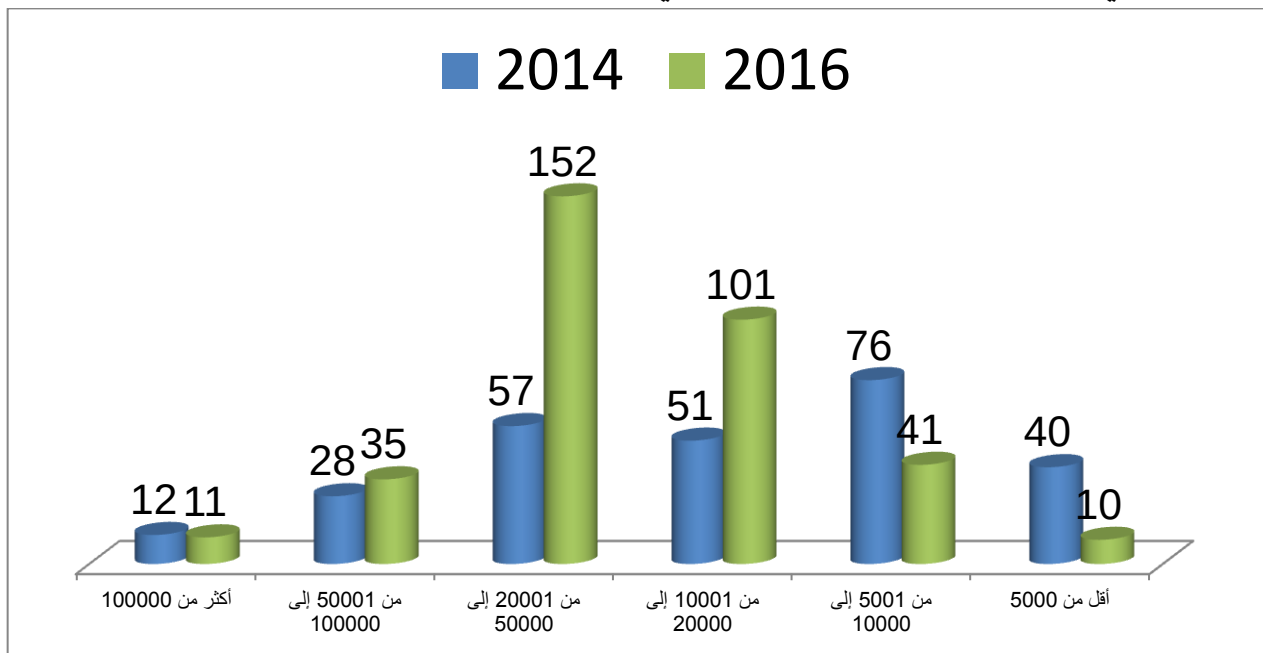
توزيع إحداثيات البلديات حسب الولايات



وفي هذا الإطار تصبح التركيبة الجديدة للنظام البلدي لغاية تعميمه كالآتي:



كما تجدر الإشارة أنه بالإعتماد على النتائج المذكورة أصبحت 44% من البلديات في حدود المعدل الوطني للسكان (31469) مقابل 21% في السابق.



وبناء عليه تمت عملية تعميم النظام البلدي ليرتفع العدد الجملي للبلديات كالتالي:

	10 982 754	العدد الجملي للسكان:
	3 545 083	عدد سكان المناطق الريفية:
	%72	نسبة التغطية:
	264	العدد الأصلي للبلديات:
	25	البلديات المحدثّة في 2015:
	61	إحداثيات في إطار التعميم:
	350	العدد النهائي للبلديات:
	%100	نسبة التغطية النهائية:

III . تمويل تميم النظام البلدي

الإجراءات المتخذة للتركيز الأولي للبلديات المحدثثة وعددها 25 بلدية (بعنوان التصرف)

■ موارد متأتية من المال المشترك :

- ← تم تخصيص اعتمادات أولية من مدخر المال المشترك بعنوان سنة 2015 بقيمة 2,4 م د للمساعدة على التركيز الأولي للبلديات المحدثثة.
- ← تم تخصيص مبلغ بقيمة 2.6 م د بعنوان القسط الأول من المناب من المال المشترك لسنة 2016 لفائدة البلديات الجديدة (19 بلدية).
- ← تم تخصيص الموارد البشرية بما في ذلك خطة الكتابة العامة لـ 17 بلدية محدثة والتي تم استصدار أوامرها إحداثها.
- ← بصدد استكمال اجراءات المصادقة على موازين البلديات المحدثثة (19 بلدية باعتبار بلديتي النور والزهور).
- ← تم توفير مقرات لفائدة البلديات المحدثثة عن طريق الكراء (مقر البلدية والمستودعات)
- ← تم اعداد 14 أمر في تركيبة النيابات الخصوصية من جملة 17 قصد إحالتها على الحكومة.
- ← بصدد التفاوض مع ممثلي المفوضية الأوروبية لتوفير 6,5 م د للمساعدة على تركيز البلديات الجديدة (تأثيث ومعدات اعلامية بعنوان التصرف)
- علما وأنه سيتم الأخذ بعين الاعتبار لتوفير موارد من اعتماد المناب من المال المشترك بعنوان سنة 2016 لهذه البلديات

بخصوص البلديات الجديدة المزمع احداثها أو توسعة حدود البلديات القائمة (على مستوى التنمية والاستثمار)

- يتم حاليا التفاوض مع عدد من الممولين في إطار التعاون الدولي لتوفير اعتمادات إضافية تمكن من تغطية الحاجيات بعنوان التنمية لهذه البلديات :
- ← يتم حاليا مناقشة برنامج بكلفة 50 مليون أورو في إطار التعاون التونسي الألماني "KFW" والاجراءات في طور متقدم ويؤمل فتح الاعتمادات في غضون السداسي الأول من سنة 2016 لفائدة 62 بلدية محدثة (25 بلدية بصدد إتمام إجراءات التجهيز + 37 بلدية جديدة).

← تم اقتراح تخصيص برنامج استثماري بكلفة 741.5 م د في اطار المخطط الوطني للتنمية للفترة 2016/2020 لفائدة البلديات المحدثّة أو التي سيتمّ توسعة حدودها وتهم 3,5 مليون نسمة، وللغرض تم توجيه طلب لوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي .

مصادر تمويل أخرى متأتية من البرامج الوطنية يمكن اعتمادها لتمويل برامج الاستثمار بالبلديات الجديدة

إعادة النظر في توزيع الاعتمادات المخصصة لبرامج التنمية الجهوية (البرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج التنمية المندمجة) بتخصيص جانب من الاعتمادات المبرمجة للبلديات المحدثّة، أو المقترح توسيع حدودها في إطار تعميم النظام البلدي لتمويل برامج ومشاريع بنية أساسية وتجهيزات جماعية.

❖ البرنامج الجهوي للتنمية:

تقدر كلفة البرنامج بـ 540 م د واعتمادات دفع 352,7 م د بعنوان سنة 2016 فضلا عن برنامج تدعيم النشاط الاقتصادي بالبلديات 80 م د.

❖ برنامج التنمية المندمجة:

تقدر كلفة البرنامج بـ 74,7 م د بعنوان سنة 2016.

الخلاصة

□ تم من خلال عملية التغطية إجراء مجموعة من الاصلاحات تهم على وجه الخصوص:

✓ التوازنات الديمغرافية للبلديات

✓ التوازنات الجغرافية للبلديات

✓ خلق فضاءات تسمح بتفعيل التنمية المحلية سواء في ما يتعلق بالموارد الذاتية

للبلديات أو الفضاءات الاقتصادية التي يمكنها النشاط داخلها

✓ إجراء التعديلات الضرورية على التوازنات الجهوية للبلديات

✓ احترام الاستحقاقات الدستورية سواء في ما يتعلق بالتغطية الشاملة للتراب الوطني

أو التمييز الايجابي لفائدة الجهات الأقل حظا

□ كما تم الحفاظ على التقسيمات الادارية (العمادات) بما يسهل تفعيل عملية التغطية دون

المساس بموروث الهياكل الفنية الأخرى المتدخلة

